تحليل اتجاهات الأحداث الإقليمية

الفترة: أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2025

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

إشراف مدير المركز:

أ.د حسن محمد المومني

إعداد:

بلال نايف العضايلة **يوسف رياض الجريري**

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

Contents

أولاً: فلسطين والساحة الإسرائيلية 3

غزة: التشبث بهدنة لم ترَ المرحلة الثانية بعد 3

الضفة الغربية: تراكم الاحتقان المجتمعي وتسلط نظام الابرتهايد 10

اتجاهات الساحة الداخلية الإسرائيلية: مزيد من تكشّف التصدعات البنيوية 12

إسرائيل والعالم: الاعتراف "العقابي" بالدولة الفلسطينية 14

ثانياً: محيط الأردن المضطرب 17

سوريا على درب إعادة التأهيل 17

العراق: انتخابات تشريعية على وقع الاضطرابات الإقليمية 20

ثالثاً: قضايا إقليمية 23

خليج عربي جديد في شرق أوسط جديد؟ 23

إيران : الحرب المستمرة والمفاجأة المُنتَظرة 25

الحوثيون: المهمّة المؤجلة 29

أولاً: فلسطين والساحة الإسرائيلية

غزة: التشبث بهدنة لم ترَ المرحلة الثانية بعد

تتبدّى حرب غزة حتى اليوم بوصفها حربًا متعدّدة الطبقات: حصار وتجويع ممنهج، عمليات عسكرية متقلّبة، مسار سياسي ناشئ اسمه "صفقة ترامب"، وشريط طويل من الانتهاكات الموثَّقة. يستعرض هذا البند المشهد من زواياه الأهم.

تبدأ الصورة من المجاعة والحالة الإنسانية. تؤكد تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) وبيانات منظمة الصحة العالمية أن حالات الوفاة المرتبطة بسوء التغذية والمجاعة ارتفعت في غزة منذ صيف 2025، مع تسجيل مئات الوفيات بينهم أكثر من 150 طفلًا، وأن القيود الإسرائيلية على دخول الغذاء والدواء والوقود هي العامل الحاسم في تفاقم الأزمة. حتى بعد الهدنة الجزئية وارتفاع عدد الشاحنات، بقي شمال القطاع عمليًا خارج التغطية، ما جعل الخبراء الأمميين يصفون ما يجري بأنه "المجاعة الأشد في هذا القرن ."

على المستوى العسكري لم تتوقف دورة العنف: غارات إسرائيلية متقطعة رغم الهدنة، اشتباكات على أطراف غزة، وتوتّر متكرر كلما اقتربت ذكرى هجوم 7 أكتوبر. قرار نتنياهو قبل أيام بتوجيه "ضربات قوية" ردًا على ما وصفه بخروق من حماس هدد الهدنة التي بدأت في 10 أكتوبر، وأعاد شبح العودة إلى جولات قصف واسعة. هذا كلّه يجري فيما لا تزال إسرائيل تقول إنها تريد منع إعادة تموضع حماس، بينما تتهمها الحركة بعرقلة عمليات البحث عن المفقودين والقتلى تحت الأنقاض .

الحالة الأمنية في غزة، خلال الشهرين الأخيرين خصوصًا، وكأنها خرجت من ثنائية إسرائيل مقابل حماس إلى مشهد أكثر تشظّيًا. فحماس ما تزال القوة الأثقل عسكريًا وأمنيًا رغم استنزاف كتائب القسام، وتصرّ قيادتها أنها لن تُلقي السلاح قبل إنهاء الاحتلال، ما يجعلها تتعامل مع كل مسار للحوكمة أو "اليوم التالي" باعتباره ملفًا أمنيًا أولاً.

في المقابل، برزت مجموعات مناوئة أو "لا حماسية" أهمها ما يُسمى ميليشيا أبو شباب / القوات الشعبية التي تعمل في مناطق رفح وجنوب القطاع، وتُتهم بأنها تتحرّك بتنسيق أو بغطاء إسرائيلي لتأمين قوافل المساعدات أو لإضعاف نفوذ حماس، وقد رصدت تقارير أممية وإعلامية حالات نهب واشتباكات مرتبطة بها، ومقابلة تلفزيونية مع الناطق باسم مكتب نتنياهو ولدى سؤاله بشكل مباشر عن ارتباط إسرائيل بمليشيات مثل حركة أبو الشباب داخل غزة لم ينكر مزاعم حماس حول هذا الارتباط. إلى جانبها ظهرت تشكيلات محلية أصغر (مثل مجموعة الأسطل في خان يونس، وأخرى في بيت لاهيا) تعمل أحيانًا بوصفها ميليشيات عائلية أكثر من كونها فصائل مقاومة، وهو ما وصفه تقرير لمعهد "ستيمسون" بـ"التفتّت المسلّح" في غزة. النتيجة أن القطاع يشهد اليوم تداخُل مساحات سيطرة: حماس تسعى لإعادة فرض الانضباط واعتقال قادة الميليشيات، وإسرائيل تحاول تشغيل/تشجيع بعض هذه الجماعات ضد حماس، والميليشيات نفسها تخوض "معركة بقاء" لتحجز مكانًا في ترتيبات ما بعد الهدنة؛ وهذا كله يجعل الأمن الداخلي هشًّا، ويُبقي احتمال الاشتباك الفلسطيني–الفلسطيني قائمًا في أي لحظة.

برزت "صفقة ترامب لغزة"، وهي إطار من 20 نقطة أُعلن أواخر سبتمبر: تهدئة مرحلية مقرونة بتبادل شامل للرهائن والأسرى، يتبعها نزع سلاح موسّع، ثم إدارة انتقالية في غزة بلا حماس، فإعمار مشروط. مراكز أوروبية ودولية مثل(ECFR) و (Crises Group) رأت أنها محاولة لالتقاط اللحظة بعد ضربة الدوحة في 9 سبتمبر، لكنها حذّرت من غموض الجدول الزمني، ومن تجاهل الاعتراض الإسرائيلي على الدولة الفلسطينية، ومن أن أي تقدّم ميداني إسرائيلي أو توسيع للاستيطان يمكن أن ينسف البيئة السياسية التي تحتاجها الخطة كي تعيش. بمعنى آخر: الصفقة موجودة سياسيًا، لكن تنفيذها ما يزال رهينة التبادل والضمانات .

أما الانتهاكات، فتوثيقها صار متينًا ومتراكمًا: تقارير منظمة حقوق الانسان (Human Rights Watch) والعفو الدولية، ومعها تقرير لجنة التحقيق المستقلة لمجلس حقوق الإنسان (أيلول 2025)، تتحدث عن قصف متكرر لمنشآت صحية وتعليمية، تهجير قسري واسع منذ 2023، استخدام التجويع كسلاح، واستهداف عاملين إنسانيين وصحفيين بأعداد غير مسبوقة، وتقول صراحة إن بعض هذه الأفعال يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية وربما الإبادة إذا اقترن بنية التدمير الجزئي للجماعة. هذه التقارير تضع على الطاولة أيضًا مسؤولية جماعات فلسطينية مسلّحة عن احتجاز رهائن وقصف عشوائي، لكنها تؤكد أن معظم الكلفة الإنسانية جاءت من نمط العمليات الإسرائيلية .

حرب غزة، بعد عامين من اندلاعها، دخلت طورًا يُشبه "السلام المسلّح": هدنة هشة تغذّيها صفقة سياسية غير مكتملة، وميدان يمكن أن يشتعل في أي لحظة، وسكان يُدفعون إلى حافة الجوع، وسجل انتهاكات بدأ يتحوّل إلى ملفات قانونية دولية. من دون رفعٍ جديّ للحصار، وضمانات تنفيذية لصفقة ترامب، وكوابح على الاستيطان والضم، سيظلّ الطريق من هذه الحرب إلى تسويةٍ دائمة طريقًا مقطوعًا أكثر مما هو ممهد.

الاتجاهات الانسانية و السياسية في غزة

تتّجه التطوّرات الإنسانية في غزة، خلال الشهرين الأخيرين، إلى نمط ضبط أمريكي–إسرائيلي للمساعدات أكثر منه انفراجًا إنسانيًا. تقارير فرنسية وأممية تحدّثت عن نهب منهجي لقوافل الإغاثة على الطرقات، وعن تحميل ناشطين وموظفين أمميين إسرائيل المسؤولية لأنها "فككت" قنوات التوزيع التقليدية ثم حدّت من وصول الشاحنات إلى الشمال، الأمر الذي أبقى المجاعة حيّة حتى بعد إدخال مزيد من الشحنات. وفي أواخر أكتوبر بدأ يظهر ما سُمّي بـ"الإطار الإنساني الذي تسيطر عليه واشنطن" مع السماح بدخول مساعدات جوية محدودة وظهور منظمات أميركية إنجيلية ضمن المشهد كمنظمة Samaritan's Purse (منظمة إنجيلية أميركية محافظة يرأسها فرانكلِن غراهام المقرّب من الجمهوريين) .، ما يعني أن الإغاثة نفسها تُسيّس وتُستخدم كأداة تفاوض مرتبطة بالمسار الأمني والسياسي.

أما على مستوى المسار السياسي، فيمكن رصد اتجاه تثبيت الهدنة بالضمانات الرباعية (الولايات المتحدة، مصر، قطر، تركيا) التي وُقّعت عليها في 12 أكتوبر، لكن مع بقاء جملة "إذا التزمت الأطراف" حاضرة في كل البيانات. هذا يخلق سيناريوهين مباشرين: الأول، أن تنجح واشنطن وشركاؤها في تثبيت "المرحلة الأولى" من صفقة ترامب (هدنة + تبادل أسرى + رفع مساعدات) فتتحول الهدنة إلى تجميد طويل بانتظار ترتيب الحوكمة؛ والثاني، أن تؤدي أي خروق أو ضغوط إسرائيلية داخلية إلى تآكل الهدنة والعودة إلى ضربات "تصحيحية" من النوع الذي رأيناه في غزة والدوحة من قبل، مع بقاء الوسطاء مضطرين إلى ترقيع الاتفاق في كل مرة. وجود دور قطري مركزي، كما أشارت صحيفة (The Guardian) صار شرطًا لبقاء هذا المسار على قيد الحياة.

السيناريو الأوسع الذي تتخوف منه مراكز الأبحاث هو التصادم بين الصفقة والداخل الإسرائيلي: فمع أن ترامب يضغط لإنهاء الحرب، فإن نتنياهو يواجه هجومًا من بن غفير وسموتريتش وكلّ تيار "الحسم" الذي يرفض أي صيغة تُبقي بنية حكم فلسطينية في غزة، بينما تعرض المعارضة (لابيد وغيرُه) شبكة أمان مؤقتة لإنقاذ الصفقة. إن رجحت كفة اليمين المتطرف، يتجه المشهد إلى هدنة متقطّعة + ضمّ متدرّج في الضفة + حصار إنساني مُدار في غزة؛ وإن نجحت واشنطن والرباعية في تحصين الصفقة، نكون أمام انتقال بطيء نحو إدارة انتقالية تُربط بالإعمار وتخفيف الحصار، لكن تحت سقف أمن إسرائيلي صارم. كلا السيناريوهين يظلّان رهينة ملف الرهائن والتبادل الذي ما زال هو "مفتاح" الحركة السياسية كلها في الشهرين الماضيين.

التصور الامريكي لتسوية الصراع في غزة (صفقة ترامب)

تُقدَّم خطة ترامب الخاصة بقطاع غزة في الأدبيات السياسية الراهنة بوصفها إطارًا تفاوضيًا مركزيًا لمرحلة ما بعد الحرب، يتكوّن من نحو عشرين بندًا تُصاغ كـ"خريطة طريق شاملة" لإنهاء المواجهة المسلحة بين إسرائيل وحماس، وفتح مسارات أوسع لإعادة ترتيب العلاقات الإقليمية بين إسرائيل وبعض الدول العربية. جوهر هذا الإطار يتمثّل في: وقف لإطلاق النار، وتبادل شامل للرهائن والأسرى، ونزع تدريجي للسلاح، وإنشاء إدارة انتقالية للقطاع، يليها مسار لإعادة الإعمار، من دون حسمٍ نهائي لطبيعة الحل السياسي أو الشكل المؤسساتي للدولة الفلسطينية المستقبلية. هذا الطابع "الإجرائي" أكثر منه "التسويتي النهائي" يضع الخطة في خانة ترتيبات ما قبل التسوية، لا في خانة الحل النهائي للصراع.

من حيث المضمون، تنصّ الخطة على وقف فوري لإطلاق النار يتزامن مع إطلاق سراح جميع الرهائن الإسرائيليين مقابل الإفراج عن أعداد كبيرة من الأسرى الفلسطينيين، يتبع ذلك ما يُسمّى في الخطاب الدبلوماسي بـ"اندفاعة إنسانية" تهدف إلى رفع مستوى تدفّق المساعدات إلى القطاع، تمهيدًا لبدء عملية إعادة الإعمار. كما تتضمّن الخطة تفكيكًا منظّمًا للقدرات العسكرية لحماس والفصائل المسلّحة الأخرى، وترفض، على مستوى الخطاب على الأقل، كلًّا من التهجير القسري وضمّ غزة لإسرائيل. في المقابل، تكتفي بالحديث عن "مسار ذي مصداقية لتقرير المصير الفلسطيني" من دون التزام صريح بحلّ الدولتين؛ وهو ما يترك هامشًا

واسعًا للتأويل، ويُعدّ إحدى نقاط الضعف البنيوية التي أشارت إليها تحليلات عدّة في مراكز أبحاث أوروبية ودولية.

على الجانب الإسرائيلي، يظهر قبول مشروط بالخطة، ولا سيما في مرحلتها الأولى المتعلّقة بوقف النار وتبادل الرهائن والأسرى، مع إصرار واضح على الإبقاء على تفوق وسيطرة أمنية إسرائيلية في كل المراحل. فقد سعى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى ربط قبول إسرائيل بالخطة بقدرتها على تحديد هوية الدول المشاركة في أي قوة دولية مقترحة للانتشار في قطاع غزة، ورفض علنًا مشاركة بعض الفاعلين الإقليميين (مثل تركيا)، كما شدّد على أن أي ترتيبات في غزة يجب ألا تُقيّد "حرية العمل" العسكري والأمني الإسرائيلي. ويعارض معظم المكوّنات اليمينية في الائتلاف الحاكم أي صياغة يمكن أن تُفهم كاعتراف بدولة فلسطينية، ويدفع هذا المعسكر نحو تبنّي تعريف متشدّد لمفهوم "نزع السلاح" يشمل تدمير البنية التحتية العسكرية ومنع إعادة بنائها. في هذا السياق، لوّح وزراء من اليمين المتطرّف، مثل بن غفير وسموتريتش، بالانسحاب من الائتلاف إذا أفضت الخطة إلى تكريس بنية حكم فلسطينية فعّالة في القطاع.

في المقابل، تنظر حماس وباقي الفاعلين الفلسطينيين إلى الخطة بوصفها تحمل فرصًا ومخاطر متزامنة. فمن ناحية، تتيح المرحلة الأولى المرتبطة بالهدنة والتبادل فرصة لوقف النزيف الإنساني والعسكري، وتخفيف جزئي للحصار وإعادة تفعيل بعض مظاهر الحياة المدنية في القطاع. ومن ناحية أخرى، تثير البنود المتعلّقة بالنزع الشامل للسلاح، وإنشاء إدارة انتقالية لا يكون للحركة فيها دور مباشر، قدرًا كبيرًا من الريبة. تشير تحليلات صادرة عن مراكز بحث دولية إلى أنّ حماس قد تُبدي درجة من المرونة تجاه صيغٍ لحكومة تكنوقراط أو "حكم خبراء" في غزة، لكنها تتحفّظ على تسليم أوراق القوة العسكرية في غياب أفق سياسي واضح أو ضمانات لمستقبل مشاركتها. بدورها تتحفظ السلطة الفلسطينية على ترتيبات تستثنيها من إدارة القطاع، رغم حديث الخطة عن إصلاحات مؤسسية ومالية وأمنية تمهّد نظريًا لعودة دورها في مرحلة لاحقة.

تتضمّن الخطة آلية تنفيذ متعددة المراحل يمكن تلخيصها في ثلاث حلقات مترابطة. المرحلة الأولى هي المرحلة "العاجلة"، وتتمثّل في وقف إطلاق النار، وتنفيذ عملية تبادل شاملة للرهائن والأسرى، وفتح المعابر أمام تدفّق موسّع للمساعدات الإنسانية. المرحلة الثانية هي مرحلة "التثبيت الأمني والسياسي"، حيث يُفترض نشر قوة استقرار دولية تتولى تأمين الحدود والمعابر، وحماية الممرات الإنسانية، وتقديم الدعم التقني لتشكيل وتدريب شرطة فلسطينية جديدة، بالتوازي مع بدء عمل إدارة انتقالية مدنية. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة "إعادة

الإعمار والحكم الممتد"، وفيها يُنشأ صندوق دولي لإعادة الإعمار يخضع لرقابة المانحين، ويُربط تخفيف القيود الاقتصادية والأمنية على القطاع بمدى التقدّم في تنفيذ التزامات نزع السلاح وإصلاح مؤسسات الحكم الفلسطيني. وتجمع معظم التقييمات البحثية على أن غياب جدول زمني ملزِم وآليات تنفيذية واضحة قد يحوّل هذه المراحل إلى عملية مفتوحة زمنياً من دون أفق تسويتي حاسم.

في ما يخصّ مستقبل إدارة قطاع غزة، تُرجِّح التسريبات السياسية والأمنية أن تقوم الخطة على إنشاء كيان حوكمة انتقالي يُشار إليه في بعض الوثائق المسربة بمسمى "مجلس السلام"، تُشارك فيه دول مانحة وفاعلون إقليميون (في مقدمتهم الولايات المتحدة وبعض الدول العربية)، ويتولى الإشراف على تقديم الخدمات المدنية الأساسية، وتحديد أولويات الإعمار، وجذب التمويل، والتنسيق مع القوة الدولية المنتشرة في الميدان. وعلى المدى المتوسط، يُفترض وفق هذا التصور أن تُنقل صلاحيات الإدارة تدريجيًا إلى سلطة فلسطينية "مُعاد إصلاحها" بعد استكمال حزمة إصلاحات سياسية وإدارية وأمنية. غير أن وزن هذا المجلس الانتقالي، المتوقع أن يفوق وزن أي حكومة محلية في السنوات الأولى، يثير إشكاليات متعلّقة بالسيادة والشرعية الديمقراطية من وجهة النظر الفلسطينية، كما يثير في المقابل نقاشات إسرائيلية حول حدود صلاحياته، ولا سيما في المجالات ذات الصلة بالملف الأمني.

أما مسودة مشروع القرار الأممي الجاري الحديث عنه بوصفه الغطاء القانوني الدولي للخطة، فيرمي إلى إضفاء شرعية من مجلس الأمن على انتشار قوة دولية في قطاع غزة لمدّة لا تقل عن سنتين. وتنصّ المسودة، وفقًا لما نُشر، على أن تكون لهذه القوة ولاية واضحة تشمل: تأمين الحدود مع إسرائيل ومصر، حماية المدنيين والممرات والمناطق الإنسانية، الإشراف على عملية نزع السلاح، وتقديم الدعم في تدريب وإنشاء قوة شرطة فلسطينية جديدة. وتعمل هذه القوة تحت تفويض أممي، مع قيادة عملياتية مشتركة أمريكية–عربية. وتُروّج واشنطن للمسودة بوصفها انتقالاً من "الاحتلال المباشر" إلى ترتيبات أمنية دولية ذات طابع مؤسسي، في حين تؤكّد دول أخرى (مثل الأردن وألمانيا) على ضرورة أن يكون التفويض الأممي محدّدًا بدقة، وألا يتحوّل إلى غطاء لـ"تدويل انتقائي" للصراع يخدم أجندة طرف واحد.

من زاوية السياسة الداخلية الإسرائيلية، يمكن تمييز ثلاثة اتجاهات رئيسة في التعاطي مع الخطة والقوة الدولية المقترحة. الاتجاه الأول هو الاتجاه اليميني المتشدّد الذي ينظر إلى أي انتشار دولي في غزة بوصفه شكلًا من أشكال تدويل الصراع وتقويض السيادة، ويخشى أن تتحوّل القوة الدولية إلى "درع" يقي حماس من ضربات

مستقبلية. الاتجاه الثاني، وهو وسط–ليبرالي، يقرأ الخطة باعتبارها فرصة لإنهاء الحرب، وتقليص العزلة الدولية المتزايدة التي تواجهها إسرائيل، وتخفيف العبء العسكري والاقتصادي عن الجيش والمجتمع. أما الاتجاه الثالث، البراغماتي المتجذّر في المؤسسة الأمنية، فيقيّم الخطة أساسًا وفق معيار واحد: مدى قدرتها الفعلية على تدمير البنية العسكرية لحماس ومنع إعادة تسلّحها على المدى المتوسط والبعيد. وتُظهر تحليلات عدّة أن مستقبل الخطة يتوقف بدرجة كبيرة على قدرة القيادة الإسرائيلية على إدارة التوازن بين ضغوط اليمين الائتلافي، وضغوط الشركاء الدوليين (وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وترامب نفسه) الذين باتوا ينظرون إلى استمرار الحرب بوصفه عبئًا استراتيجيًا على إسرائيل أيضًا.

في ما يتعلّق بخطط الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة كما ترد في الوثائق السياسية والإعلامية المرتبطة بالخطة، فإنّها تقوم على مبدأ الانسحاب المرحلي المشروط وليس الانسحاب الكامل والفوري. في المرحلة الأولى، تُلزم الخطة إسرائيل بسحب قواتها خلال فترة زمنية قصيرة إلى ما يُسمّى بـ"الخط الأصفر" داخل القطاع، بحيث يحتفظ الجيش الإسرائيلي بسيطرة فعلية على جزء كبير من المساحة (يُشار في بعض التقديرات إلى نحو 60% من القطاع) عبر أحزمة أمنية ومناطق عازلة، وذلك إلى حين استكمال عملية تبادل الرهائن والأسرى، وبدء تدفّق المساعدات على نطاق أوسع. أما الانسحاب الإضافي فيُربط بالتقدّم في عملية نزع السلاح، وبانتشار قوة الاستقرار الدولية، وبضمان عدم تجدد إطلاق الصواريخ أو إعادة بناء شبكة الأنفاق. وعليه، فإنّ الانسحاب لا يُصاغ كالتزامٍ زمنيٍّ صارم بقدر ما يُطرَح كـ"عملية مشروطة" قابلة للتجميد أو التراجع إذا قدّرت إسرائيل أن التهديد لم يُستأصل بعد، وهو ما دفع عددًا من المحللين إلى التحذير من إمكانية تحوّل هذه الصيغة إلى شكل جديد من الاحتلال المقنّع تحت مسمّى ترتيبات أمنية أو "سلام" جديد.

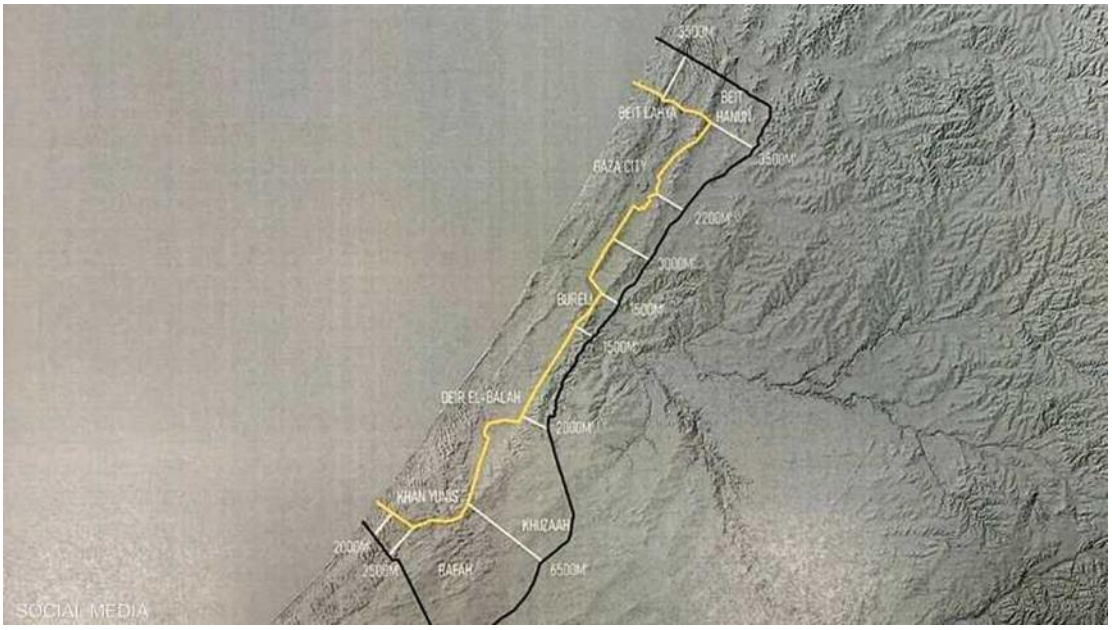

الضفة الغربية: تراكم الاحتقان المجتمعي وتسلط نظام الابرتهايد

خلال الشهرين الماضيين تَراكمت في الضفّة الغربية مؤشرات دالّة على تحوّل نوعي في أنماط السيطرة الإسرائيلية، بحيث يمكن توصيف الحالة الراهنة بوصفها انتقالًا من "إدارة صراع" إلى إعادة هندسة بنيوية للحيّز الجغرافي والديموغرافي تحت غطاء الحرب على غزة. يتبدّى ذلك في تسارع مشاريع الاستيطان، وتكثيف أنماط التهجير القسري البطيء، وتوسّع سجلّ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق الريفية والأطراف، بالتوازي مع تشديد منظومة الضبط الأمني في القدس الشرقية وتحويلها إلى فضاء يخضع لمنطق أمني–استيطاني مركزي.

في ما يتعلّق بمشروع الاستيطان، يمثّل مخطط E1 شرق القدس البؤرة الأكثر تعبيرًا عن هذا التحوّل خلال الفترة محلّ النظر. فالمسار الإجرائي المتقدّم للمخطط (استكمال مراحل المصادقة وتهيئة البنية التحتية لربط معاليه أدوميم بالقدس) يكرّس عمليًا تقطيع أوصال الضفّة الغربية إلى وحدات منفصلة، ويُنتج فصلًا ماديًا بين شمال الضفة وجنوبها، وبين القدس ومحيطها الفلسطيني. هذا النمط من التوسّع الاستيطاني لا يمكن قراءته باعتباره مجرّد "نمو طبيعي للمستوطنات"، بل كجزء من استراتيجية ضمّ بحكم الأمر الواقع تهدف إلى

خلق وقائع جغرافية جديدة تجعل أي كيان فلسطيني ذي تواصل إقليمي مستحيلًا أو شديد التعذّر في المستقبل.

أما على مستوى التهجير من الضفّة، فتُظهر بيانات أوتشا والتقارير الحقوقية أن العنف المنهجي للمستوطنين، المترافق مع حماية الجيش أو تغاضيه، يشكّل أداة مركزية في سياسة "نقل قسري تدريجي". عمليات الاعتداء على التجمعات الرعوية والبدوية في الأغوار والتلال الجنوبية، وإتلاف المحاصيل (خاصةً أشجار الزيتون في موسم القطاف)، واقتحام القرى على نحو متكرر، تؤدي إلى خلق بيئة معيشية غير قابلة للاستدامة تدفع السكان الفلسطينيين إلى مغادرة أراضيهم تحت ضغط أمني–اقتصادي مستمر. من منظور قانوني–سياسي، لا يمثّل هذا التهجير حدثًا عارضًا بل آلية تراكمية لإعادة تشكيل الخريطة السكانية في مناطق مصنّفة رسميًا كـ"هدف استيطاني"، بما ينسجم مع منطق الضمّ والهيمنة الإقليمية.

في ما يخصّ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، توثّق تقارير لجان الأمم المتحدة ومنظمات دولية نمطًا متسقًا من الاستخدام المفرط للقوّة المميتة، وعمليات اعتقال جماعي واسعة، واجتياحات متكررة لمخيّمات ومدن في شمال الضفة (جنين، نابلس، طولكرم) اتخذت طابع "عمليات عسكرية شبه مستدامة". هذا النمط الأمني يعيد إنتاج منطق العقاب الجماعي تحت عنوان "مكافحة الإرهاب"، ويؤدي إلى تآكل مستمر لسيادة القانون، ويعزّز بنية تمييز ممنهج بين السكّان الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين في الفضاء نفسه، الأمر الذي يدفع كثيرًا من التقارير الحقوقية إلى توصيف الوضع حقوقيًا بلغة تقترب من معايير الأبارتهايد، أو على الأقل من نظام سيطرة عنيفة ومنظّمة على جماعة وطنية بعينها.

القدس الشرقية تمثّل حالة مركّبة ضمن هذا السياق؛ إذ تزداد خلال الأعياد والمناسبات الدينية اليهودية الاقتحامات المنظمة لباحات المسجد الأقصى تحت حماية شرطية مكثّفة، إلى جانب تصاعد نسق هدم المنازل في أحياء مثل سلوان وجبل المكبّر بحجة البناء غير المرخّص. تُستخدم أدوات التخطيط العمراني، وسياسات الترخيص، والحواجز الأمنية، والاعتقالات والاستدعاءات، لإنتاج حالة من "المواطنة الناقصة" للمقدسيين؛ حيث يُنظر إليهم كجماعة يجب ضبطها أمنيًا وإضعاف حضورها الديموغرافي، لا كسكّان أصحاب حق أصيل في المدينة. بهذا المعنى، تتحول القدس إلى مختبر لسياسة دمج–إقصاء متناقضة: تعميق السيطرة الإسرائيلية على المكان مع دفع السكان الفلسطينيين إلى الهجرة أو العيش في هامش قانوني هش.

مجمل هذه الاتجاهات خلال الشهرين المنصرمين يسمح بالقول إن الضفة الغربية تتجه في المدى المنظور نحو ترسيخ بنية ضمّ وظيفي وتجزئة مجاليّة تجعل من أي مشروع تسوية على أساس دولتين متجاورتين أمرًا نظريًا أكثر منه خيارًا سياسيًا قابلاً للتحقّق. فالتوسّع الاستيطاني الكثيف، والتهجير القسري المتدرّج، وتفاقم سجلّ الانتهاكات، وتغيير الطابع الديموغرافي–العمراني للقدس، ليست مسارات معزولة بل عناصر لمشروع سياسي واحد يهدف إلى إعادة تعريف مكانة الأرض والسكان الفلسطينيين داخل منظومة السيطرة الإسرائيلية. ومن دون تدخلات دولية ذات كلفة فعلية على سياسات الضمّ والعنف البنيوي، ستواصل هذه المسارات إنتاج واقع يقترب أكثر من منطق النظام ثنائي الطبقات (Two-tier system) لا من منطق تسوية سياسية قائمة على الحقوق المتساوية والسيادة الوطنية.

اتجاهات الساحة الداخلية الإسرائيلية: مزيد من تكشّف التصدعات البنيوية

خلال الشهرين الماضيين، أفرزت الساحة الإسرائيلية الداخلية جملةً من التطورات التي يمكن قراءتها بوصفها مؤشرات على أزمة بنيوية متعدّدة المستويات تمسّ منظومة الحكم، والائتلاف الحزبي، والبنية القضائية–الدستورية، والمؤسسة الأمنية، والخرائط الاجتماعية–الهويّاتية. تشكِّل الحرب على غزة وإطار "خطة ترامب" لوقفها متغيّرًا مُسرِّعًا، إذ أعادا تفعيل تناقضات كانت كامنة منذ أزمة "الإصلاح القضائي" عام 2023، وطرحا على الطاولة أسئلةً تتعلّق بحدود قدرة النظام السياسي الإسرائيلي على إدارة حرب طويلة، والتعامل مع ضغط دولي متزايد، وفي الوقت نفسه الحفاظ على تماسكه الداخلي.

على المستوى الحزبي–الائتلافي، يُمكن توصيف لحظة قبول حكومة نتنياهو بالإطار الأمريكي–الترمبي لوقف النار والتبادل الشامل للرهائن والأسرى بوصفها نقطة تحوّل في هندسة الاصطفافات داخل معسكر اليمين. فبينما وفّر الاتفاق المحتمل غطاءً سياسيًا لإنهاء حالة الاستنزاف العسكري والإنساني، فإنه في الوقت ذاته فجّر تناقضًا بين جناح "الحسم الكامل" (اليمين الديني–القومي، ولا سيّما سموتريتش وبن غفير) الذي ينظر إلى أي هدنة أو إدارة انتقالية في غزة كمسار تفريط، وبين جناح "التسوية المقيّدة" الذي يقبل بوقف الحرب في إطار يحفظ التفوّق الأمني ويمنع قيام دولة فلسطينية. هذا التباين جعل صفقة ترامب مسرحًا لإعادة توزيع موازين القوى داخل الائتلاف أكثر من كونها مجرّد تسوية مع الطرف الفلسطيني.

الرمزية السياسية–الدينية باتت هي الأخرى جزءًا من الصراع على تعريف المرحلة. إعادة تسمية الحرب من "السيوف الحديدية" إلى "حرب الإحياء/النهضة" تعبّر عن محاولة لإعادة تأطير الحدث التاريخي وتخفيف مركزية الفشل الاستخباري الذي رافق هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بما يعيد إنتاج شرعية القيادة الحالية رغم الإخفاق. في المقابل، تُظهر تحركات وزراء من أقصى اليمين، مثل الزيارة الاستفزازية للحرم القدسي، توظيفًا واعيًا للرموز الدينية والقومية كأداة للضغط على رأس الحكومة وكآلية لتعزيز شرعية تيارات معيّنة في الحقل السياسي. بذلك يتحوّل الصراع من مجرد خلاف حول السياسات إلى تنافس على احتكار السردية الوطنية والدينية للحرب والدولة.

في المجال التشريعي، يمكن قراءة الديناميات داخل الكنيست خلال الدورة الشتوية 2025 بوصفها محاولة من نواب اليمين لتثبيت أجندة ضمّ تدريجي بحكم القانون، عبر الدفع بمشاريع لتطبيق السيادة الإسرائيلية على مستوطنات ومناطق في الضفة الغربية، وفي الوقت ذاته استخدام هذه التشريعات كأداة مساومة داخلية للضغط على نتنياهو في ملف غزة. يشير التصويت التمهيدي على مشاريع ضمّ، رغم تحفظات رئيس الحكومة، إلى مستوى من "التمرّد المحسوب" من داخل المعسكر الحاكم، ويعكس انتقال الكنيست من مجرد مؤسسة تصادق على سياسات الحكومة إلى فاعل مستقل نسبيًا في إعادة صياغة معادلة الأرض مقابل الأمن.

أما المؤسسة القضائية، ممثَّلة بالمحكمة العليا، فهي تعمل تحت ضغط مركّب يتقاطع فيه البعد الدستوري مع البعد الأمني. أحكامها في ملفات الإعفاء من الخدمة العسكرية للحريديم، ومرور المساعدات إلى غزة، وقضايا الحقوق المدنية داخل الخط الأخضر، تشير إلى استمرارها في لعب دور "الضابط البنيوي" في مواجهة توجهات تشريعية وحكومية توسِّع منطق السيطرة الأمنية والدينية. في المقابل، يتعرض القضاء لهجوم سياسي من قوى يمينية تتهمه بـ"حكم القضاة" وتعتبره عائقًا أمام "استكمال مشروع الهوية اليهودية للدولة"، ما يكرّس حالة من التوتّر البنيوي بين الشرعية الديمقراطية–الإجرائية والشرعية القومية–الإيديولوجية داخل منظومة الحكم.

ملف التسريبات والانتهاكات داخل المؤسسة الأمنية والعسكرية يمثّل بُعدًا إضافيًا للأزمة. قضية رئيسة النيابة العسكرية السابقة وما ارتبط بها من تسريب مواد توثّق انتهاكات جسيمة بحق معتقلين من غزة تعكس تآكلًا في "جدار الصمت المؤسسي" داخل الجيش، وتطرح أسئلة حول آليات المساءلة: هل تُدار عبر منظومة القضاء العسكري المغلقة، أم يُسمح بتدويلها أو إحالتها إلى قنوات مدنية أو دولية؟ هذه الأسئلة تُضعِف صورة الجيش

باعتباره مؤسسة فوق–سياسية، وتربطه مباشرةً بسجال الشرعية الأخلاقية والقانونية للحرب، ما ينعكس على مستوى الثقة المجتمعية في النخبة الأمنية والقانونية.

في هذا السياق، يكتسب حراك الحريديم دلالة خاصة بوصفه فاعلًا اجتماعيًا–سياسيًا يعيد رسم خطوط التماس بين الدولة ومكوّناتها. تداعيات حكم المحكمة العليا بشأن الإعفاء من الخدمة العسكرية، وما تبعه من انسحابات ائتلافية وتعبئة جماهيرية حريدية واسعة ("مسيرات المليون" في القدس وشلل المرافق العامة)، تكشف عن تناقض بنيوي بين نموذج الدولة الحديثة (المواطنة المتساوية والالتزامات العامة) ونموذج الجماعة الدينية ذات الامتيازات الخاصة. تحوّل قانون التجنيد إلى "قضية وجودية" للحريديم وللحكومة في آن واحد، بما يجعله نقطة ارتكاز حاسمة في مستقبل الائتلاف وفي علاقة التيار الحريدي بالمؤسسة القضائية والعلمانية .

أخيرًا، تتسم البنية الاحتجاجية الإسرائيلية في هذه المرحلة بالتشتت والتعدّد أكثر من الوحدة؛ إذ يمكن تمييز ثلاثة حقول احتجاج متوازية: حقل أهالي الرهائن الذي يتحرّك بمنطق إنساني–أمني؛ حقل علماني–ليبرالي يركّز على إسقاط الائتلاف اليميني ووقف مسار الضمّ والإضعاف القضائي؛ وحقل حريدي يرفض الاندماج الكامل في منطق الدولة–الجيش. هذا التعدد لا يعني غياب التأثير، بل يدلّ على أن النظام السياسي يواجه أزمة هيكلية في بناء توافق داخلي واسع حول شكل إنهاء حرب غزة، وطبيعة العلاقة بين الدين والدولة، وحدود سلطة القضاء، وموقع الكنيست في موازنة هذه القوى. في ضوء ذلك، تبدو احتمالات إعادة تشكيل الائتلاف أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة ليست مجرد سيناريوهات نظرية، بل امتدادًا منطقيًا لمسار تفكّك تدريجي في تماسك منظومة الحكم خلال الشهرين الماضيين.

إسرائيل والعالم: الاعتراف "العقابي" بالدولة الفلسطينية

يمكن توصيف التحولات في السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الشهرين الماضيين بوصفها انتقالًا تدريجيًا من إدارةٍ اعتيادية لتحالفات موروثة إلى التعامل مع بيئة خارجية ذات طابع اتهامي–قانوني متزايد، تتقاطع فيها ثلاثة مسارات رئيسية: المسار البحري والإنساني (حراك السفن والقوافل)، مسار الاعترافات بفلسطين داخل المعسكر الغربي ذاته، ومسار إعادة تشكيل الصورة العالمية لإسرائيل في ضوء تثبيت حالة المجاعة في غزة

وتقدّم آليات المساءلة الدولية. هذه المسارات لا تعني تغيّرًا فوريًا في سلوك تل أبيب، لكنها تقلّص هامش المناورة الدبلوماسية وترفع الكلفة السياسية لاستدامة الأنماط القائمة من الحصار والحرب.

في ما يتعلّق بالبعد البحري، يندرج اعتراض البحرية الإسرائيلية لقافلة "الصمود العالمي Global Sumud) " (Flotillaمطلع تشرين الأول/أكتوبر في إطار ما يمكن تسميته بتوسّع نطاق السيطرة الإسرائيلية من البر إلى المجال البحري كأداة لإدارة الحصار. ويعكس تشغيل القوة البحرية لاعتراض عشرات القوارب في المياه الدولية، واحتجاز مئات النشطاء وإعادتهم أو ترحيلهم، رؤيةً أمنية تعتبر أي مبادرة مدنية–دولية لكسر الحصار تهديدًا استراتيجيًا ينبغي احتواؤه بالقوة. ردود الفعل الأوروبية والأممية، التي شددت على حرية الملاحة وسلامة النشطاء، تُظهر في المقابل أن هذا النمط من السلوك يعمّق فجوة المعايير بين إسرائيل وحلفائها الغربيين فيما يخصّ قواعد القانون البحري والقانون الإنساني.

ترتبط هذه التحركات البحرية مباشرةً بتثبيت حالة المجاعة في غزة في وثائق وآليات دولية رسمية. وتقرّ تقارير التصنيف المتكامل للأمن الغذائي (IPC) وتحديثات أوتشا منذ أواخر الصيف 2025 بأن مؤشرات المجاعة قد تحققت في بعض مناطق القطاع، وأن نمط القيود الإسرائيلية المفروضة على الغذاء والوقود هو العامل البنيوي المُنتِج لهذه الحالة. بالتوازي، تبنّي البرلمان الأوروبي قرارات تربط بين الحرب والحصار وبين إمكان قيام جرائم إبادة أو جرائم ضد الإنسانية، فضلًا عن مسار الدعاوى أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، يعني أنّ إسرائيل باتت تُواجَه خارجيًا ليس فقط بخطاب الإدانة، بل أيضًا بمنطق المساءلة القانونية العابرة للحدود، وهو ما ينعكس تدريجيًا على علاقاتها التجارية والعسكرية مع أطراف أوروبية وغربية.

في هذا السياق، تكتسب موجة الاعترافات الجديدة بالدولة الفلسطينية من دول غربية مركزية (المملكة المتحدة، كندا، أستراليا، البرتغال، ثم فرنسا في أيلول/سبتمبر) دلالة مزدوجة: فهي من جهة تعبير عن إعادة اصطفاف داخل المعسكر الغربي نفسه، حيث لم يعد الاعتراف بفلسطين مقتصرًا على دول الجنوب أو الأطراف، ومن جهة أخرى تُوظَّف كأداة ضغط بنيوي على إسرائيل، تربط استمرار الشراكة السياسية–الاقتصادية مع تل أبيب بمحدِّدات واضحة تتعلق بإنهاء الحرب والمجاعة ووقف مسار الضمّ والاستيطان. ويعكس رفض الحكومة الإسرائيلية لهذه الاعترافات ووصفها بأنها "مكافأة لحماس" تمسّكًا بخطاب أمني–هويّاتي تقليدي، لكنه في الوقت ذاته يُظهر تضاؤل القدرة على منع تآكل شبكة الدعم الرمزي داخل الغرب الليبرالي.

أخيرًا، تبيّن بيانات الاحتجاجات العابرة للحدود وتصاعد حملات المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية أن النظرة العالمية لإسرائيل تشهد اتجاهًا انحداريًا متدرجًا في الرأي العام وفي أوساط نخب قانونية وسياسية، حتى داخل دول حليفة تقليديًا. الارتفاع الملحوظ في عدد الفعاليات المؤيدة لفلسطين، وتزايد الإحالة إلى مفاهيم مثل الأبارتهايد والإبادة في النقاشات البرلمانية والحقوقية، يشيران إلى أنّ صورة إسرائيل تنتقل من كيان "محاصر أمنيًا" إلى فاعلٍ يُنظر إليه بوصفه مصدَر تهديد للنظام القانوني الدولي ذاته. في ضوء هذه الاتجاهات، يمكن القول إن السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الشهرين المنصرمين تتحرك في فضاء تزداد فيه درجة الاستقطاب حولها: اعتماد أكبر على مظلة دعم أمريكية محدودة، مقابل توسّع دائرة الشك والنقد والمعاقبة الناعمة (دبلوماسية واقتصادية وقضائية) من جانب طيف متنامٍ من الفاعلين الدوليين.

ثانياً: محيط الأردن المضطرب

سوريا على درب إعادة التأهيل

ربما تجسّد الندوة الحوارية التي استضاف فيها المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ديفيد بتريوس، الرئيسَ السوري أحمد الشرع المشهدَ الانتقالي في سوريا، فالسجّان يرحّب في نيويورك بما كان يوماً مطلوباً للمنظومة الاستخبارية الأمريكية ومرصود مكافأة 10 مليون دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليه .

وشهد الشهرين الماضين مفصلين رئيسيين على صعيد تأهيل سوريا الجديدة دولياً ومحلياً، فدولياً كان الشرع هو أول رئيس سوري يعتلي منصة الأمم المتحدة منذ 1967 ملقياً خطاب سوريا في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي تعتبر المنصة الدولية لاجتماع قادة كل الدول، والتقى الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، على هامش اجتماعات الجمعية.

أما محلياً فعُقدت "انتخابات" تشريعية هي الأولى من نوعها منذ سقوط الأسد، وقد شابها عدة انتقادات تتمحور حول النظام الانتخابي الفريد الذي جرت على أساسه، فهي لم تتم عبر الاقتراع المباشر وإنما عبر "هيئة ناخبة" معيّنة على أن يعين الشرع مباشرةً ثلث الأعضاء. وتُقر السلطات السورية بأن هذا الشكل الانتخابي مؤقت والهدف منه توفير منصة تشريعية قانونية وليس تمثيلية شعبية، وأن انتخابات فعلية قادمة ستجرى بعد إكمال البنية الدستورية والتشريعية وفق نظام انتخابي عام ومباشر، وبعد استتباب الأمن في عموم البلاد.

وفي هذا الصدد جرى "تأجيل" للانتخابات في محافظتي الحسكة والرقة، الخاضعتين لسيطرة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وفي محافظة السويداء، "لحين توفر الظروف المناسبة والبيئة الآمنة لإجرائها" بحسب اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، وهو ما يظهر أمنياً استمرار معضلة الاندماج ومسألة شكل الدولة السورية: دولة مركزية بسيطة أم لا مركزية أم فيدرالية.

وبالنسبة إلى موقف الإدارة الذاتية الكردية، وفي تطور لافت، يجري الحديث منذ النصف الثاني من أكتوبر 2025 عن تقدم على صعيد حل العقدة الأكبر بين قوات سوريا الديمقراطية "قسد" ووحدات حماية الشعب من جهة وحكومة دمشق من جهة أخرى، حيث أعلنت "قسد" عن الاتفاق على دمج القوات الكردية ككتلة لا كأفراد في الجيش وأجهزة الأمن، كما يشمل الدمج الذي لم تُعلن عن تفاصيله دمشق رسمياً حتى أواخر أكتوبر 2025 المعابرَ الحدودية والمطار وحقول النفط والغاز. وسبق الحديث عن التوصل لحل بين الإدارية الذاتية الكردية وحكومة دمشق تطورين وقعا في الشهرين الماضيين: الأول حدوث اشتباكات هي الأعنف بين الجانبين،

والثاني حراك دبلوماسي أمريكي بقيادة السفير الأمريكي في تركيا والمبعوث الخاص إلى سوريا توماس براك، وقائد القيادة المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط «سينتكوم» براد كوبر، للقيام بوساطة جادة لخفض التصعيد ميدانياً وبناء حل مستدام سياسياً.

أما في السويداء ذات الأغلبية الدرزية فالمسألة تختلف عما يجري في مناطق الإدارة الذاتية الكردية، فرغم أن شهر سبتمبر الماضي شهد إعلان سوريا والأردن والولايات المتحدة التوصل إلى "خارطة طريق" لحل الأزمة في السويداء، إلا أن المعطيات الميدانية والمعيشية لا تزال تراوح مكانها وسط غياب أفق موثوق به لحل جذري قريب لا سيما وأن منطق "الاستقواء" بالدعم الإسرائيلي لا يزال مسيطراً على تفكير كثير من رافضي سلطة الشرع في السويداء، وهذا الدعم يُعد أحد أوجه الاختراق الإسرائيلي الذي يشمل التوغلات المؤقتة والتمركزات الدائمة في الجغرافيا السوريا.

وكان من المتوقع أن يجري إبرام اتفاق "أمني وليس سياسي" بين الحكومة السورية والاحتلال الإسرائيلي على هامش اجتماعات الجمعية العمومية في الأمم المتحدة، إلا أن المفاوضات انهارت في المراحل النهائية بسبب رفع إسرائيل لسقف مطالبها فيما يتعلق بفتح ممر انساني إلى السويداء وبقاء احتلالها في جبل الشيخ. وتعذُر هذا الاتفاق قد يكون مقدمة لعودة تفجّر الأوضاع في السويداء لا سيّما وأن اتفاق وقف اطلاق النار هو اتفاق هش مصطنع جرى التوصّل إليه بضغط خارجي وليس عبر آليات بناء سلام ذاتية .

أما في الساحل السوري، فتبدو الأوضاع الأمنية أفضل مما هي عليه في السويداء، فأجهزة الدولة منتشرة في اللاذقية وطرطوس، وبخلاف السويداء ومناطق الإدارة الكردية شهدت هاتين المحافظتين إجراء انتخابات فيهما إسوةً بمعظم المحافظات السورية وهو ما يقدم دلالة واضحة على حالة من الاستقرار الحذر فيهما. ولربما يرجع شيء من هذا الاستقرار إلى أن مناطق الساحل تعتبر منطقة نفوذ روسي سابقاً، ولا تريد موسكو التسبب بزعزعة الأوضاع الأمنية ضمن صيغة أوسع تشمل احترام السلطات السورية للأصول الاستراتيجية الروسية في الساحل السوري .

وشهد أكتوبر الماضي تطور دبلوماسي سوري روسي تمثل بزيارة رسمية ترأس فيها الشرع وفد رفيع المستوى للقاء الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في موسكو، وهو ما يُضاف إلى قائمة الاختراقات الدبلوماسية التي نجحت السلطات الجديدة في تحقيقها، وأكد الشرع أن سوريا " "تحترم جميع الاتفاقيات الموقّعة مع روسيا" دون أن يستثني منها قاعدتي حميميم وطرطوس. ولم يتم الإشارة إذا ما تم التوصل إلى حل مرضي بخصوص اتفاقية مرفأ طرطوس التجاري التي سارعت السلطات الجديدة إلى إلغائها مطلع العام الحالي .

بكل الأحوال لا يمكن لأي سلطة سورية أن تستنغي عن الدور والدعم الروسي، فتاريخياً نمت هذه العلاقة واستقرت لترسم أحد وجهات السياسة الخارجية السورية، كما أن منظومات الجيش السوري هي روسية الصنع ولا تستطيع الانقلاب عليه بين ليلة وضحاها، إذ تحتاج إلى خبرات روسية في التدريب والصيانة والذخائر. وقد سبق زيارة الشرع زيارة وفد عسكري سوري وزارة الدفاع الروسية لبحث آليات التنسيق والتعاون، واطّلع الوفد على منظومات دفاع جوي ومسيرات وتم بحث إمكانية تطوير القوات الجوية السورية.

إذاً، تظهر مجريات الأحداث في سوريا خلال الشهرين الماضيين جدّية الحكومة السورية في التعامل مع الاستحقاقات الانتقالية على أكثر من صعيد، ويظل الظرف الأمني هو حجر الرحى والمتطلَّب السابق لتثبيت الاستقرار في هذه المرحلة الانتقالية، ويبدو أن البعد الأمني هو الأكثر طغياناً مقارنةً بباقي الأبعاد، فبالإضافة إلى استعصاء السويداء وانفصال قسد وانعزال الساحل، بدأت تطفو على السطح مسألة المقاتلين الأجانب - كما في اشتباكات المخيم الفرنسي المحدودة- حلفاءَ هيئة تحرير الشام التي جرى حلها وتذويبها في الجيش وقوى الأمن .

على صعيد متّصل - أو منفصل - يعيد تنظيم داعش تنظيم صفوفه في سوريا مستغلاً سقوط الأسد والانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية بحسب تقرير صحيفة"Wall Street Journal" ، ففي شمال شرق سوريا نفذ التنظيم منذ مطلع العالم أكثر من 117 هجوم ضد قسد في زيادة ملحوظة مقارنةً بالعام السابق. ويُقدر عدد المقاتلين النشطين بنحو 3000 إرهابي يعتمدون مبدأ الخلايا العنقودية الذي يعقّد من مهمة تتبعهم.

لذلك تعد مسألة دعم الاستقرار في سوريا حيوية لدول الجوار والإقليم ككل، لأن استيقاظ داعش من الكمون ولو جزئياً سيكون له ارتدادات سلبية تفاقم من التردي الأمني. وأهم ما تحتاجه سوريا على صعيد دعم استقرارها هو تنفيذ الاتفاقيات والمشاريع الاقتصادية التي تم التعهّد بها، وقد تطرّق تقرير "تحليل اتجاهات الأحداث - آب أغسطس 2025/ العدد الأول" الذي أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية/ الجامعة الأردنية إلى مسألة التوظيف السياسي للإعلان عن مشاريع قد لا تكون هنالك جدية في تنفيذها، والواقع يُظهر أن رأس المال بطبيعته لن يجازف في بيئة عالية المخاطر مهيأة لمختلف السيناريوهات .

ويفترض أن يقود إلغاء قانون قيصر عبر الكونغرس إلى زيادة حالة اليقين الاقتصادي، ذلك أن هذه الإلغاء يتم عبر الوسائل الدستورية وليس تجميد عبر أمر تنفيذي رئاسي، مما يعني أن عودة فرض عقوبات على سوريا يحتاج قانون جديد وليس قرار رئاسي وعملية سن القانون في النظام السياسي الأمريكي عملية معقدة مركبة تتداخل فيها عدة اعتبارات. وهذا الإلغاء يمكن تقييمه بأنه ذروة ما تراكم من تغيرات وتحولات في سوريا خلال الأشهر القليلة الماضية لأنه يتوج مسار من التأهيل الدبلوماسي والأمني والسياسي والاقتصادي، كما أن هذا

الإلغاء قد يمهد لتعزيز التعافي الاقتصادي، أي أن له تماس مع حياة السوريين اليومية. وإن توفرت البيئة الأمنية الحاضنة فيمكن لإلغاء قيصر أن يشكّل رافعة أساسية لإحداث نقلة نوعية في ملف الاستثمار في سوريا وبما يساهم في تثبيت الاستقرار في هذه المرحلة الانتقالية.

العراق: انتخابات تشريعية على وقع الاضطرابات الإقليمية

يستعد العراق لاجراء انتخابات تشريعية في 11 نوفمبر الحالي وسط بيئة إقليمية ومحلية شديدة الاستقطاب، وقد اعتاد العراق على إجراء انتخابات في مثل هكذا ظروف لا بل يمكن المجادلة أن المشهد الأمني الحالي يبدو بحال أكثر استقراراً مقارنةً بالجولات الانتخابية السابقة، خصوصاً تلك التي جرت بعد انهيار الدولة الإسلامية في العراق 2006 أو التي جرت في العقد الماضي، إذ تُظهر المعطيات الأمنية الحالية المتصلة بالانتخاب اختفاء حضور "الإرهاب" وتراجع العنف السياسي الانتخابي، مع التأكيد على وقوع خروقات كاغتيال أحد المرشحين.

ولم يكن ممكناً توفير الاستقرار الأمني اللازم لإجراء الانتخابات لولا أن الدولة العراقية نجحت في تحييد العراق عن أتون شرق أوسط ما بعد 7 أكتوبر، فرغم الانتشار الواسع للميليشيات المقرّبة من طهران في الساحة العراقية إلا أنّ العراق ظلّ بعيداً عن الحملة الإسرائيلية لنزع "مخالب" النفوذ الإيراني، كما حدث مع حزب الله وميليشيا "الحوثيون" لا بل وحتى مع إيران نفسها في حرب الـ12 يوم التي بلغت ذروتها بتدمير قاذفات أمريكية ثالوثَ المنشآت النووية الإيرانية في فوردو ونطنز وأصفهان.

ولذلك يعد الظرف الإقليمي الراهن عاملاً شديد التأثير في الانتخابات العراقية، لأنها تجري وإيران في أشد حالاتها ضعفاً منذ 2003، وهي مطالبة أمريكيا بإعادة صياغة أدوات سياستها الخارجية لتصبح منسجمة مع احترام سيادة الدولة وحقها في احتكار السلاح، وفي الحالة العراقية هذا يعني نزع سلاح الميليشيات المتشددة وتذويب المعتدل منها في بنية الأجهزة الرسمية.

ومن المتوقع أن يتم تسخين مسألة "حصر السلاح بيد الدولة" إسوةً بما يجري مع حزب الله، وكان لافتاً كشف وزير الدفاع العراقي، ثابت العساقي، فحوى مكالمة هاتفية مع وزير الحرب الأمريكي، بيت هيغسيث، أبلغه فيها أن هنالك عملية وشيكة ستحدث في المنطقة وتم إعطاؤه التحذير النهائي بأن الجماعات المسلحة العراقية لا ينبغي أن تستجيب لما سوف يحدث.

لذلك تأتي الانتخابات في وقتٍ حرج تصاغ فيه معادلات إقليمية جديدة تؤثر وتتأثر بالظروف المحلية تبعاً لكل دولة، بهذا الاتجاه لا بد من متابعة نتائج الانتخابات لفحص ما ستظهره من قوة ونفوذ للتّيارات المقرّبة من طهران والتي تتركز في "الإطار التنسيقي" علماً بأن مسألة تماسك هذا الإطار بعد الانتخابات غير محسومة،

فالائتلاف الانتخابي الذي شكّله رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، يحاول وضع مسافة أمان تفصله عن القوى المتشددة في الإطار، وبالتالي قد تقع مفاجآت في آلية تشكيل الحكومة المقبلة إذا ما اختار السوداني النأي بنفسه عن الإطار والتوافق مع قوى شيعية معتدلة وأخرى سنية وكردية .

وقد استحدثت إدارة ترامب منصب جديد هو المبعوث الخاص للرئيس الأميركي لشؤون العراق، وهو ما يؤشر على وجود استحقاقات منتظرة أمام العراق، وقد عبّر المبعوث المعين، مارك سافايا، عن أولويّاته وأجندته في العراق المتمثلة في ضرورة أن تكون جميع الأسلحة، خاصة "سلاح وكلاء إيران" تحت سيطرة الحكومة الشرعية في العراق، وأن تعمل الأجهزة الأمنية ضمن قيادة موحدة، مشيرا إلى أهمية أن تكون العراق دولة ذات سيادة من دون تدخل خارجي.

وترتبط مسألة نزع السلاح بمسألة أخرى احتلت حيزاً انتخابياً وهي انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وأعلنت وزارة الحرب الأميركية "البنتاغون"، مطلع أكتوبر 2025، أن الجيش الأميركي سيبدأ في تقليص وجوده في العراق، في خطوة تعكس "النجاح المشترك" في الحرب ضد تنظيم داعش. ويأتي هذا الإعلان لتنفيذ البيان المشترك الصادر في سبتمبر 2024، والمتضمن تقليص أمريكا وشركاؤها في التحالف مهمتها العسكرية في العراق. ولا يُعرف حتى الآن ما المقصود بالإعلانات الأمريكية عن سحب عدد من القوات والعتاد من العراق، فهل هي مجرّد مناورة سياسية للضغط الحكومة العراقية لتنفيذ الشق الثاني المرتبط بانسحاب القوات - وهو حصر السلاح بيد الدولة ونزع سلاح الميليشيات - أم هو عملية إعادة تموضع والانسحاب من وسط وجنوب العراق نحو الشمال، أم هل هو يعكس توجه حقيقي لخفض كلفة الانتشار العسكري الأمريكي الخارجي؟

هذا الحراك حول مستقبل الحشد وموقع القوات الأمريكية وضبط التداخل الأمريكي الإيراني في الجغرافيا العراقية يجري في ظل سيولة تطورات على المشهد الكردي، ليس فقط في العراق بل على امتداد الدول الثلاث التي يتجاور فيها الكرد: سوريا والعراق وتركيا، ففي سوريا تخوض الإدارة الذاتية الكردية مفاوضات مع السلطات الجديدة لتحديد شكل وطبيعة العلاقة مع الدولة، وفي تركيا يتم تنفيذ إجراءات تسوية تاريخية مع حزب العمال الكردستاني بموجبها تم سحب جميع قواته من تركيا إلى شمال العراق علماً بأن معظم هذه القوات جرى تذويبها في المجتمع الكردي التركي ونزع سلاحها طوعاً ضمن ترتيبات أوسع لإدماج الحزب سياسياً في الدولة.

أما في العراق، فمسألة الأكراد لها أبعاد بيروقراطية تتصل بطبيعة العلاقة مع بغداد، وبعد تقاسم الإيرادات النفطية في مناطق كردستان العراق أحد ملفات التأزيم بين كركوك وبغداد، بالإضافة إلى مسألة الأنبوب العراقي التركي المار في أراضي كردستان العراق.

وأواخر سبتمبر 2025 أعلن السوداني التوصل إلى اتفاق تاريخي لتصدير نفط حقول إقليم كردستان عبر الأنبوب العراقي - التركي، وهو ما وصفه بالإنجاز الذي طال انتظاره لمدة 18 عام. بموازاة الاتفاق الكردي التركي الذي لا تغيب عن تفاصيله كركوك وبغداد، وبموازاة تحسن التفاعلات بين كركوك وبغداد؛ تم الإعلان في 27 أكتوبر 2025 عن اتفاقية إطارية بين العراق وتركيا تتضمن 6 مشاريع لحصاد المياه واستصلاح الأراضي زيادة تصريف نهر دجلة 500 متر مكعب بالثانية، وكذلك تصريف نهر الفرات إلى 500 متر مكعب بالثانية أيضاً، وتتوقع السلطات المعنية العراقية أن يسهم ذلك في تدفق مليار متر مكعب من المياه خلال خمسين يوم من بدء التنفيذ .

هذه التغيرات التي طرأت على ملفي النفط والمياه خلال الفترة التي يغطيها التقرير (سبتمبر وأكتوبر 2025) تعيد التأكيد على مسألة الأولويات المحلّية الملحة، فالمواطن العراقي سئم من تبعات الاصطفافات الخارجية ومن كون ثرواته الوطنية تستنزف بسبب الظروف الإقليمية واستعلاء - واستعداء أيضاً - بعض القوى السياسية المسلحة على الدولة، وهو ما انعكس سلباً على الظروف المعيشية والخدمات العامة ومهّد أيضاً لمشكلات أمنية وصعود القوى الإرهابية كداعش.

ورغم عدم احتلال "داعش" مساحة في الأنباء إلا أنها أمنياً لا تزال تحت الرصد، فهي في مرحلة "كمون" ولا تزال تنشط عبر خلايا عنقودية قابلة للتوسع في ظروف "مناسبة"، وقد أعلن جهاز مكافحة الإرهاب منتصف سبتمبر مقتل عمر عبد القادر بسام الذي يدعى "عبد الرحمن الحلبي"، في عملية أمنية في سوريا نفذت بالتنسيق مع التحالف، وهو أحد قيادات تنظيم داعش ويشغل منصب مسؤول العمليات والأمن الخارجي، ويتحمل مسؤولية التخطيط والإشراف على ما يسمى "الولايات البعيدة". وأكد جهاز مكافحة الإرهاب العراقي أن "هذه الضربة تمثل خسارة استراتيجية كبرى للإرهاب، حيث يأتي القضاء على "الحلبي" بعد سلسلة من العمليات الناجحة خلال الشهرين الماضيين، أسفرت عن قتل أكثر من ستة قياديين من الصف الأول لداعش."

وتدلل الإعلانات الأمنية عن قتل قيادات إرهابية على أن الإرهاب لم يُستأصل بعد من العراق، وهو لا يزال يبحث عن ثغرة لإعادة إنتاج نفسه وسط حالة إقليمية مضطربة تتشكل فيها معادلات جديدة، وقد أثبت مسار صعود الحركات الإرهابية أنها لا تصل ذروتها إلا بعد حالة من الفراغ وتراجع سلطة الدولة، وهو ما قد يفسر حالة الحرص الدولي على النأي بالعراق عن اشتباكات شرق أوسط ما بعد 7 أكتوبر. ولكن لا ينبغي التسليم بمسألة الاستقرار في العراق فهو الساحة الواحة في اعتبارات الجيوليتيك الإيراني ولن تقبل التضحية به بسهولة كما جرى مع حزب الله ونظام الأسد، بل ستستميت في الدفاع عن "الرئة" العراقية التي تتنفس منها.

ثالثاً: قضايا إقليمية

خليج عربي جديد في شرق أوسط جديد؟

وفق أدبيات الواقعيّة السياسية في العلاقات الدولية فإن الاضطرابات الأمنية تشكّل حالة من اللايقين تدفع مختلف الأطراف للبحث عن ضمانات أمنية تسكّن المخاوف وتعزز موقف الدولة في وجه المخاطر المتصاعدة. وما إن اندلعت فوضى ما بعد 7 أكتوبر على امتداد ساحات وجبهات الشرق الأوسط حتى عادت الواقعية السياسية لتهيمن على طبيعة التفاعلات في المنطقة، فتراجع الحديث عن "إدماج إسرائيل في المنطقة" ولم تعد مشاريع الربط الاستراتيجي في الطاقة والنقل مطروحة بجدية على الأجندة.

ولم يظل الخليج العربي بعيداً عن هذه التداعيات، فتمّ إعادة تعريف "السلام" للدول التي انخرطت في علاقات دبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي، أما الدول التي لم تنضم لركب السلام، وتحديداً المملكة العربية السعودية، فأعادت وضع الحواجز أمام إمكانية تطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي وانهمكت في جهد دبلوماسي لوقف الإبادة وإغاثة الشعب الفلسطيني .

ظلّ الخليج العربي بعيداً إلى حد ما في العام الأول بعد 7 أكتوبر 2023 عن الارتدادات الإقليمية للتهجم الإسرائيلي الإقليمي، ولكن بتعمق الإبادة وتشبّك الملفات وجد الخليج العربي نفسه في عمق الاشتباك الإقليمي الدائر، وعلى مستويات ثلاث: **المستوى الأول** يتصل بالدول التي أقامت علاقات مع تل أبيب، وتحديداً الإمارات، حيث توترت العلاقات وغادرت البعثة الإسرائيلية أبو ظبي مطلع أغسطس 2025 على خلفية إنذار أمني خطير صادر عن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي بشأن "منظمات مسلحة تنشط بشكل متزايد حالياً في محاولات لاستهداف إسرائيل". إلا أن موقع "والا" الاستخباري كان له رأي مخالف بشأن دافع الإخلاء الأمني، معتبراً في تقرير أن الإخلاء أنهى "بطريقة أنيقة أزمة دبلوماسية شديدة كانت على وشك الانفجار"، إذ طلبت الإمارات قبل بضعة أيام من السلطات الإسرائيلية استبدال السفير يوسي شيلي "لأسباب شخصية واقتصادية" وإلا سيتم اعتباره "شخص غير مرغوب به."

المستوى الثاني يتصل بقطر، حيث انهمكت الدولة المتمتعة بشبكة معقدة من الروابط الإقليمية والدولية بوساطة متقدمة للوصول إلى وقف إطلاق النار، وتعرّضت لسابقتين غير معهودتين على صلة بالتوترات الإقليمية: الأولى هي اختراق مقذوفات إيرانية مجالها الجوي صوب قاعدة العيديد الجوية في يونيو 2025، والثانية هي قصف إسرائيل مقر في الدوحة يستخدمه الوفد المفاوض لحركة حماس في سبتمبر 2025. وهاتين الحادثتين وضعتها الدولة الخليجية الثرية في حالة من "الشك" بجدية الضمانات الأمنية الأمريكية، وهو ما دفع

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتوقيع أمر تنفيذي تعهدت فيه الولايات المتحدة بضمان أمن دولة قطر، بما في ذلك اتخاذ رد عسكري انتقامي، في حال تعرضها لهجوم آخر، واعتبار أن اي اعتداء عليها هو تهديد لسلامة وأمن الولايات المتحدة .

أما **المستوى الثالث** فيرتبط بالسعودية التي قادت مع فرنسا مؤتمر نيويورك لحل القضية الفلسطينية أواخر يونيو 2025 وتمخض عنه سلسلة غير مسبوقة من الاعترافات الأوروبية والدولية بالدولة الفلسطينية، فقد وقع 7 أكتوبر 2023 ليصدم ما كان مسار عالي الاحتمالية لإقامة علاقات دبلوماسية سعودية إسرائيلية ولتصبح هذه العلاقات مشحونة متوترة، فلم تحتمل الغطرسة الإسرائيلية المساعي السعودية لوقف العدوان وبدء مسار سياسي حقيقي لإقامة الدولة الفلسطينية، وبلغت هذه الغطرسة ذروتها عندما قال نتنياهو في فبراير 2025 أن السعوديين بإمكانهم إقامة دولة فلسطينية في أراضيهم فهم يملكون الكثير منها!

ويرتبط التحول الأبرز الذي شهده الخليج العربي باتفاقية الدفاع المشترك السعودي الباكستاني الموقعة في سبتمبر 2025 في الرياض بين ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، ورئيس الوزراء الباكستاني، شهباز شريف. ويعتبر كثيرون الاتفاقية واحدة من النتائج المباشرة لشرق أوسط ما بعد 7 أكتوبر. إلا أن تقدير الموقف التالي يجادل في أن السعي السعودي للحصول على مظلة نووية باكستانية ليس وليد الظرف الراهن وهو يعود إلى مسيرة طويلة من العلاقات الدفاعية والاقتصادية بين الجانبين .

واحتلت الاتفاقية حيز كبير من التحليل بين من يراها تغييراً وكسراً للقواعد الإقليمية، ومن يراها محاولة سعودية لإعادة التوازن الإقليمي و"التسلّح" بحليف نووي موثوق. ويرتبط تقييم الاتفاقية في كونها كسر للقواعد أو إعادة للتوازن بعدة عوامل أبرزها عدد الأطراف في الاتفاقية، فإن ظلت ثنائية محدودة العدد فإنها تعبر عن سعي لتوازن استراتيجي في الإقليم وضبط ميزان القوى، أم إن توسعت الاتفاقية ونشأ ناتو نووي إسلامي فإنها ستغير القواعد في الإقليم وربما ستقود إلى سباق تسلح نووي لا سيما وأن الاتفاقية فتحت شهية دول في المنطقة للمظلة النووية الدفاعية، وربما ستكون الاتفاقية علامة فارقة على صعيد التوسع النووي في الشرق الأوسط.

لذلك من المرجّح السيطرة على الاتفاقية لتبقى في إطار ثنائي محصورة بين طرفين، ومع ذلك فإنها تظل أحد مداخل فهم البنية الأمنية في الشرق الأوسط الجديد، فهي تعيد تعريف منظومة الردع في الخليج العربي وربما في الشرق الأوسط الكبير - بما فيه باكستان – برمته انطلاقاً من إعادة تعريف التهديدات والمخاطر، فبعد انحسار النفوذ الإيراني تعيد دول الخليج الرئيسية – تحديداً السعودية- تعريف أمنها بالمجمل، وتعيد ضبط اشتباكها مع القضية الفلسطينية. ومن المتوقع المراكمة على هذه التحولات لأنها تأتي استجابة لاعتبارات

استراتيجية جاثمة على صدر المنطقة متمثلة بالسلوك الإسرائيلي الإقليمي المزعزع للاستقرار، وهذا التوصيف "السلوك الإقليمي المزعزع للاستقرار" كان في السابق يُربط بإيران، أما مع إحساس اليمين الحاكم بفائض القوة فأصبح مرتبط بالسياسات التوسعية الإسرائيلية .

إيران : الحرب المستمرة والمفاجأة المُنتَظرة

انقضت في 18 أكتوبر 2025 مدة سريان اتفاقية العمل الشاملة المشتركة "JCPOA" المعروفة إعلامياً بالاتفاق النووي والتي وقعت عام 2015 بين إيران ودول "5+1" لتتحرر قانونياً طهران من تبعات الالتزام الذي فرضته هذه الاتفاقية، وبذلك يبقى فقط القيود الفضفاضة التي تفرضها عضوية إيران في معاهدة حظر الانتشار النووي بحكم عضويتها في الاتفاقية.

ولم يكن الاتفاق النووي بحاجة إلى انقضاء مدته، فالاتفاق سقط عملياً منذ انسحاب إدارة ترامب الأولى منه وانفلات طهران في سلسلة من التصعيد النووي المعلن في حلقة من التخصيب بلغت رسمياً 60%، ولم يحدث أن وصلت دولة إلى هذه النسبة دون أن تطور سلاح نووي. وجاءت رصاصة الرحمة على الاتفاق بقصف طائرات بي - 2 الأمريكية للمنشآت النووية الثلاث وبإعلان أوروبا تفعيل آلية الزناد "Snapback" مما أنهى الاتفاق قبل انتهاء مدته وخروجه من حيّز الالتزام .

هذا الاتفاق الذي عقدته إدارة أوباما الديمقراطية يعتبره ترامب إرث سياسي سيء، فلطالما كال الأوصاف والاتهامات لهذه الاتفاقية، وهو سيسعى إلى بناء إطار نووي جديد مع إيران ليضاف إلى قائمة إرثه السياسي وليكون "اتفاق ترامب النووي" علامة فارقة في مسار العلاقة مع إيران.

إلا أن التوصل لحل تفاوضي للأزمة الإيرانية يواجه انتكاسات كبيرة، فبعد أن انهارت الثقة التفاوضية الهشة بعد كسر حرب الـ"ال12 يوم" لجولات التفاوض الأمريكي الإيراني، اتّسع الموقف التفاوضي لكل طرف وسط غياب منطقة مشتركة للحل، فأمريكا ومعها إسرائيل تتمسك بمبدأ "صفر تخصيب Zero Enrichment" لنزع قدرة إيران على التخصيب، في حين ترى طهران "حق التخصيب Right to Enrichment" حق سيادي أصيل .

ويعد الوقت هو رهان كل طرف لتحسين موقعه التفاوضي، فإيران لا تريد إظهار تسرعها للوصول إلى اتفاق كي تثبت قدرتها على الصمود، أما الطرف الأمريكي فهو يدرك أن الضغط عبر عامل الوقت يستنزف طهران لا سيما وأنه يريد فحص مدى فعالية العقوبات الجديدة المفروضة عبر مجلس الأمن الدولي وآلية الزناد.

الجدير بالذكر في هذا السياق أن كثير من النفط المهرّب يجري بيعه - بحسب تقديرات غير رسمية - إلى جهات صينية، ولكن مع دخول العقوبات الأممية الجديدة -تختلف في إلزاميتها الدولية عن العقوبات الأمريكية- حيز التنفيذ فربما قد تقلّص بكين بصورة جدية مصادر شراء النفط الإيراني لا سيما وأنها معنية بتخفيف التوتر مع إدارة ترامب بعد التوصل إلى هدنة تجارية أواخر أكتوبر 2025، مما يعني أن طهران قد تخسر أكثر الوجهات جرأة وطلباً لنفطها المهرّب.

وحتى نشر هذا التقرير، لم يتم حسم مسألة مدى الضرر الذي لحق بقدرات إيران النووية ولا مصير الـ300 كلغ من اليورانيوم عالي التخصيب، وقد كانت هذه المسألة ساحة لجدال بين ترامب والمرشد الإيراني علي خامنئي، إذ سخر الأخير من إعلان ترامب "تدمير الصناعة النووية الإيرانية" معتبراً أن ذلك مجرد أوهام .

فخلال المدة التي يغطيها هذا التقرير (شهري سبتمبر وأكتوبر) تم رصد إشارات متعارضة من كل الأطراف ذات العلاقة؛ إسرائيلياً تشير تقارير إلى كثافة تزودها بالأسلحة كما كان في ذروة حروب جبهاتها، ونتنياهو أعلنها صراحة " الحرب على إيران لم تنته بعد" وما جرى هو إبعاد مؤقت لخطرها. كما أجرى الجيش الإسرائيلي في الشهرين الماضيين مناورات لعدة أيام تحاكي حرباً شاملة تتضمن توغلات برية في الجنوب اللبناني. على النقيض من ذلك تم نقل رسالة إسرائيلية عبر قناة روسية إلى القيادة الإيرانية - كشف عن ذلك الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين في 9 أكتوبر 2025 - حول عدم نية إسرائيل بالتصعيد ورغبتها في إقامة علاقات مستقرة. وبالتالي ثمة مساران متوازيان: طرق باب الحل التفاوضي، وتصعيد الاستعداد في تطبيقٍ ساخر للحكمة اليونانية التي تقول إذا أردت السلام فاستعد للحرب

إيرانياً يمكن ملاحظة مسارين متوازيين أيضاً: فبحسب صور أقمار اصطناعية حللتها وكالة Associated Press" تكثف إيران من "أعمال إنشائية وصيانة مكثفة" في عدة منشآت لإنتاج الصواريخ استهدفتها إسرائيل في حرب الـ12 يوم. بالإضافة إلى بحث طهران عن تعزيز الدعم العسكري من الصين وروسيا. وفي الوقت عينه تُظهر طهران تمسّكها بشبكة نفوذها الإقليمي، فحزب الله كثّف حسب تقارير إسرائيلية من إعادة تموضعه وبناء قوته، وميليشيا الحوثي لا تزال سليمة نسبياً من الناحية التشغيلية، وأعلن صراحةً قائد الحرس الثوري الإيراني، اللواء محمد باكبور، في 20 أكتوبر الماضي، أي بعد دخول خطة ترامب للسلام في غزة حيز التنفيذ، استعداد طهران لتوسيع التعاون مع الميليشيا لمواجهة "التهديدات المشتركة". أما العراق فلا تزال قوات الحشد الشعبي متشبثة بموقعها السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي في عمق منظومة صناعة القرار. كل ذلك يشير إلى أن ترسانة إيران من وسائل القوة لم تنفذ بعد. على النقيض من ذلك، هنالك معطيات تشير إلى حالة الوهن الاستراتيجي التي تعتري البنية الإيرانية، سواء من حيث التأثر المجتمعي بالعقوبات، أو حجم الاختراق

الأمني الذي أظهرته حرب الـ12 يوم، وهي تدرك أن تجدد الحرب قد يأتي بنتائج أعمق وأكثر فداحة من الجولة السابقة .

هذه الإشارات المتعارضة من كلا الطرفين تشابه الوضع الذي كان سائداً قبل اندلاع حرب الـ12 يوم، وكأن المفاجأة ستكون هي السمة للمرحلة القادمة، سواء أكانت هذه المفاجأة بتجدد الاشتباك أو بإعلان التوصل إلى اتفاق جديد .

ويظهر ما يرشح من الرسائل والتصريحات في الأسابيع الماضية أن قائمة البنود المطلوب أمريكياً - وإسرائيلياً - التفاوض بشأنها لم تعد قاصرة على البرنامج النووي، بل أصبح المفاوض يُطالب خفض مدى الصواريخ إلى أقل من 500 كيلومتر، وهو ما اعتبره أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، علي لاريجاني، محاولة " نزع أهم سلاح دفاعي للشعب الإيراني، في حين أن هذه القضية مرتبطة بالأمن القومي" وهو ما يشير إلى أن هنالك توجه غربي لحسم ثالوث التهديدات الإيرانية: البرنامج النووي، والنهج الإقليمي، والسلاح الصاروخي، وليس فقط معالجة مسألتي النووي والسياسات الإقليمية .

فمن التطورات اللافتة خلال الشهرين الماضيين أن تل أبيب تصعّد من مسألة "النطاق الصاروخي" إذ قال نتنياهو صراحةً أن طهران تعمل على تطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات يصل مداها إلى 8 آلاف كيلومتر، بما يسمح بضرب مدن أميركية، وهو الأمر الذي قد يكون مبالغة يهدف بها نتنياهو إلى تحويل "التهديد الإيراني" ليكون قضية أمريكية داخلية، ولم تتأخر وزارة الخارجية الإيرانية في نفي المزاعم الإسرائيلي معتبرةً أن ذلك يأتي في حملة "تسوّق لتهديد وهمي" لتبرير سياساتها العدوانية في المنطقة.

إذاً، تعكف تل أبيب على تدويل مسألة التهديدات الإيرانية، ولربما يأتي ذلك في سياق تشكيل "تحالف ما" دولي للتعامل مع المسألة الإيرانية، على اعتبار أنها تشكل تهديد للأمن والسلم الدوليين. ومثل هكذا توجه يعبّر عن حرب استخبارية ساخنة تدور بين كلا الطرفين. ولم تظل هذه الحرب بعيدة عن الإعلام، إذ كشف بيان صادر عن الموساد أصدره مكتب نتنياهو أواخر أكتوبر 2025 أن""جهودا استخبارية مشتركة مع شركاء دوليين أدت إلى إحباط عشرات المخططات وإنقاذ أرواح عديدة" في أوروبا موجهاً أصابع الاتهام إلى شبكات تتبع لقيادة الحرس الثوري الإيراني حاولت تنفيذ هجمات في دول أوروبية ضد أهداف إسرائيلية. جدير بالذكر أن استراليا طردت في أغسطس 2025 السفير الإيراني، أحمد صادقي، بعد ورود معلومات استخبارية حول تورط طهران في "هجمات معادية للسامية ."

إذاً، يبدو أن هدنة غزة لم تنعكس إيجاباً على تقريب وجهات النظر حيال الملف الإيراني، لا بل ثمة طرح تتداوله الأوساط الإيرانية وهو أن إسرائيل عندما تبدأ هدنة في مكان فإن هنالك هدنة أخرى تنهار في مكان آخر، وقد يكون هذا المكان هو إيران - أو اليمن، ويمكن الاطلاع على البند الخاص باليمن في صفحة 24.

على النقيض من سيناريو "الحرب"، قد يحفّز وقوع سيناريو التوصل إلى اتفاق وليس تجدد الحرب وجود تباين تكتيكي - أو استراتيجي- بين الأهداف الإسرائيلية الإقليمية والمصالح الأمريكية، فترامب حمل وضغط على نتياهو لهندسة "خطة ترامب للسلام" في غزة، كما أن نائبه جي دي فانس هاجم بشدة في أكتوبر 2025 أثناء وجوده في تل أبيب في زيارة رسمية مشروعَ قانون اقترحه الكنيست لضم الضفة. وتعد الساحة السورية المثال الأبرز على التباين الأمريكي الإسرائيلي، ففي الوقت الذي ترفع فيه إدارة ترامب العقوبات القيصرية عن سوريا وتدعم استقرارها ووحدتها، يواصل الاحتلال الإسرائيلية توغلاته ودعمه للنزعات الانفصالية في السويداء ومناطق الإدارة الذاتية الكردية. كما أن "بريق" السلام قد يجعل ترامب يجنح للسلم لا الحرب في إدارة الملف الإيراني .

ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بمسار الملف الإيراني سلماً أو حربا، فالغموض هو سيد الموقف ولكن هنالك مؤشرين يتعيّن مراقبتهما في المرحلة القادمة للاسترشاد بهذا المسار:

الأول هو حالة الاستقطاب في البيئة السياسية المحلية الإسرائيلية، ومستوى الضغوط الواقعة على نتنياهو سواء أكانت هذه الضغوط متصلة بمستقبله السياسي أو بنسبة التأييد المجتمعي لتيار يمين - يمين الذي ينتمي له، إذ أن هنالك سمة إسرائيلية تتمثل في أن حكوماتها تتبنى استراتيجية تفجير الحروب لتفريغ الضغوط المحلية. ومما يزيد من حالة الاضطراب - وبالتالي الضغوط- هو أن الانتخابات التشريعية القادمة ستجري في موعد أقصاه الربع الرابع من 2026 وستتأثر الحملات الانتخابية للتيارات المتنافسة بالقضايا الجيوسياسية.

الثاني هو عمق التدهور الاقتصادي - المجتمعي في طهران، فكما جاء في مقدمة هذا البند، تراقب واشنطن مدى تأثير تشديد العقوبات الأممية على مجمل الظروف العامة في الداخل الإيراني، وهي الظروف المتدهورة جداً حتى قبل تشديد العقوبات، إذ بلغ التضخم مستويات قياسية وأصبح المواطن الإيراني غير قادر على استيعاب البيانات المالية بعد أن سجل سعر الصرف مليون و150 ألف ريال مقابل الدولار الواحد في السوق الحرة، ومطلع أكتوبر 2025 وافق البرلمان الإيراني على مشروع إصلاح نقدي شامل بإزالة 4 أصفار من عملتها المحلية خلال السنوات القليلة المقبلة، ذلك أن الأوراق النقدية فقدت جدواها في ظل التضخم المهيمن .

وتكاد تجمع التقديرات على هشاشة الاستقرار السياسي المجتمعي في المرحلة المقبلة، لا سيما وأن جاذبية الطابع الثوري المحافظ سقطت في أعين كثير من الإيرانيين بعد أن صدم حجم اختراق إسرائيل للبنية الإيرانية ولسلسة القيادة في حزب الله وعيَ المجتمع في إيران، ففي السابق كان التيار الأصولي يحاول "تسكين" الغضب المجتمعي جراء الظروف الاقتصادية والخدمية عبر تبريرها بضرورات دينية وجيوسياسية، ولكن بعد الصدمات التي عانت منها طهران داخلياً وإقليمياً لم تعد هذه المسكّنات بنفس فعاليتها السابقة .

لذلك تكثر السجالات بين التيارين الأصولي المتشدد والإصلاحي المنفتح في إيران، وتحاول السلطات امتصاص الاحتقان المجتمعي الناجم عن اقتصاد منهك وعن معنويات متضعضعة عبر تقديم تنازلات لتوسيع هامش الحريات الشخصية، ويعد السجال حول إلزامية الحجاب وشرطة الآداب التعبيرَ الأبرز حول حدة الاستقطاب المجتمعي في هذا الصدد.

بكل الأحوال، وبعد إنتهاء مدة سريان الاتفاق النووي واتساع الفجوة التفاوضية بشأن الأجندة التفاوضية، فإن "الحرب" حول إيران مستمرة بأشكال هجينة، وسواء تم تجديد الاتفاق أو الاشتباك العسكري فإن المفاجأة ينبغي أن لا تكون مفاجأة فكلا السيناريوهين متقاربين في احتمالية الحدوث.

الحوثيون: المهمّة المؤجلة

أعلن الحوثيون تعليق "حرب الإسناد" التي عرقلوا بها مرور السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية وقصفوا فيها، بالصواريخ والمسيرات، نقاطاً مدنية وحيوية في العمق الإسرائيلي، وجاء في إعلانهم أنهم سيبقون في "مواكبة لمراحل تنفيذ الاتفاق، وأي تراجع إسرائيلي أو مجازر وحصار سنكون جاهزين مباشرة للإسناد العسكري للشعب الفلسطيني". في المقابل تظهر التصريحات الرسمية الإسرائيلية التزاماً بمعالجة التهديد الحوثي، إذ توعّد وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، جماعة "الحوثيون" بدفع ثمن باهظ وأن إسرائيل "لم تقل كلمتها الأخيرة بعد."

والأمر ليس بحاجة إلى تصريحٍ من كاتس لإدراك أن "الحساب" الإسرائيلي لم يغلق بعد، فما أظهرته الميليشيا الدولة من قدرة عملياتية على تقويض حركة الملاحة للسفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية يضعها على قمة هرم التهديدات الإقليمية في التقييمات الإسرائيلية، حيث يجري في هذه المرحلة جهد أمني استخباري لتكوين صورة معلوماتية شاملة عن "الحوثيون" وبناء بنك أهداف متكامل في انتظار "ساعة الصفر". فعلى العكس من حزب الله، لم تختبر المنظومة الاستخبارية الإسرائيلية الحوثيون ولم تحتك معهم إلا بعد 7 أكتوبر 2023.

بموازاة التهديدات والاستعدادات الإسرائيلية، تتعهّد الحركة بمساندة حماس عسكرية في حال الإقدام على نزع سلاحها، وهذا التعهد يخدم اعتبارات شرعية المقاومة والتفاني في نصرة القضية الفلسطينية، ويعد هذا الالتزام أمر راسخ في الخطاب والأيديولوجيا الشائعة في "محور المقاومة ."

ويستخدم مثل هكذا خطاب كغطاء لحشد المدنيين في مناطق سيطرتهم، وللتغطية على تدهور الأوضاع المعيشية في تلك المناطق. وبالتالي يضع توقف الحالة الاشتباكية المباشرة مع إسرائيل الحوثيون أمام استحقاقات داخلية تتصل بتحسين هذه الأوضاع. وقد يلجأ الحوثيون إلى تفريغ الضغوط المعيشية عبر تصعيد الاشتباك المحلي ضد قوى الشرعية.

فمنذ السابع من أكتوبر خفت بريق الصراع اليمني اليمني -أو الأهلي كما يصنفه البعض- في ظل هيمنة حرب الجبهات الإسرائيلية وحرب الإسناد "الإيرانية على المشهد اليمني. وعليه لا بد في المرحلة الراهنة من مراقبة الديناميكيات المحلية وفحص احتمالية تفجّر الصراع على خطوط التماس بين طرفي الصراع في اليمن.

وقد يُسبق هذا التفجر بحملة جوية عسكرية إسرائيلية تنهك خطوط الإمداد اللوجستي وتقوّض الأصول الاستراتيجية للميليشيا المدعومة من إيران، ومثل هكذا سيناريو (تحرك بري لقوى عسكرية محلية بعد قصف إسرائيلي مكثف) يُشابه إلى حدّ ما السيناريو الذي سقط به حكم الأسد، إذ استغلت قوى المعارضة السورية الإنهاكَ الذي تعرض له الجيش السوري - وحزب الله - بعد القصف الإسرائيلي الممنهج قبل وبعد 7 أكتوبر 2023.

وتُظهر خارطة السيطرة في اليمن أن خطوط التماس الفاصلة بين مناطق سيطرة "الحوثيون" وقوى الشرعية معرّضة للتغيير، فهي هشة وغير مستقرة وسط اقتناع كل طرف بضرورة الحسم واقصاء الآخر وعدم الاعتراف بأحقيته. وأظهرت الأنباء الميدانية أن "الحوثيون" يعززون خطوط التماس تخوّفاً من اختراقات عسكرية وأمنية في ظل حديث في الشهرين الماضيين عن وجود ضباط أمريكيين في مناطق سيطرة الشرعية لتقييم جاهزية قواتها، بحسب تصريح رئيس الهيئة الإعلامية للحوثيين نصر الدين عامر.

بموازاة رفع وتيرة الاستعداد العسكري، تشير المعطيات إلى وجود حالة من الاستنفار الأمني الحوثي غير المسبوق وشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف المستوى الثاني والأول من الجماعة، فبعد الضربات الدقيقة التي وجهها الاحتلال الإسرائيلي لنقاط ومواقع في اليمن - أبرزها استهداف اجتماع أودى بحياة رئيس الحكومة ووزراء نافذين، بالإضافة إلى مقتل قائد الجيش في ظروف لم يتم تحديدها إذ جرى الإعلان عن مقتله في بيان منفصل في منتصف أكتوبر بعد توقف الضربات الإسرائيلية - تفشّت حالة من عدم الثقة بين التيارات والأجهزة ضمن

الجماعة إلى درجة أنه يتم تسييس الاعتقالات وإضفاء طابع من التصفية السياسية عليها. فنظراً لضعف حالة المؤسسية يكون قرار الاعتقال نتاج عملية غير مؤسسية، لذلك يقوم كل جهاز أمني/ عسكري باعتقال أعضاء من الجهاز الآخر ضمن نفس المنظومة .

والدلائل على الارتباك الحوثي كثيرة، فحتى الآن لم يتم تسمية رئيس وزراء ولا الإعلان عن ملئ كثير من المناصب التي شغُرت بعد الحملات الإسرائيلية، كما أن بعض القيادات عادت للتلميح إلى استهداف منشآت سعودية في حال استمرار الحصار وحظر البنوك في صنعاء من نظام سويفت للحوالات البنكية العالمية. بالإضافة أن الاعتقالات طالت حتى الموظفين الأممين الذين اتهمهم عبدالملك الحوثي صراحةً بالقيام بدور تجسسي مشيراً إلى علاقة بعضهم في استهداف اجتماع الحكومة.

وتجري وساطة للإفراج عن هؤلاء الموظفين، وهي وساطة واجهتها الإفراج عنهم وباطنها العودة إلى تنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها مع الرياض في عام 2022 والتي جرى التوصل إليها برعاية عُمانية أممية، وتم تعليقها عملياً بعد الإجراءات الحوثية التي تلت 7 أكتوبر 2023. ومن أبرز ما تضمنته تلك الخارطة حزمة اقتصادية تمول رواتب موظفي القطاع العام والعسكريين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين استناداً على كشوفات موظفي عام 2014، وتيسير دخول 18 سفينة تحمل الوقود إلى موانئ الحديدة.

وقد أسهمت هدنة 2022 في منح المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين فرصة لالتقاط الأنفاس وتحريك الجمود المخيم منذ 8 سنوات، و أدى تعليق العمل بهذه الهدنة بعد 7 أكتوبر 2023 إلى تعميق الأزمة المعيشية، لذلك تضغط الجماعة في هذه الآونة لعودة العمل بهذه الهدنة عبر التهديدات والوساطات، ولكن مسألة عودة العمل معقّدة وهي ليست متعلقة فقط بمواقف الرياض وشركائها وإنما تتطلب هذه العودة إجراءات أمريكية ذلك أن إدارة ترامب أعادت تصنيف "الحوثيون" على قوائم الإرهاب مما يعقّد من مسألة التعاملات المالية التي ترتّبت على هدنة 2022.

إذاً، الساحة اليمنية مقبلة إما على هدنة ضمن تسوية إقليمية كبرى، أو على حملة إسرائيلية مكثفة لنزع مكامن التهديد الحوثي وتحويل الجماعة إلى مجرد قوة محلية منزوعة التأثير الخارجي كما آل حال حزب الله. ولا يمكن فصل التطورات اليمنية على المدى القصير عن سعي القوى الإقليمية الفاعلة على اختلافها لصياغة معادلات شرق أوسطية جديدة، فجماعة "الحوثيون" يُنظر لها إيرانياً على أنها "الخليفة" المحتمل لحزب الله، وإسرائيل تقيّمه على أنه آخر القلاع الإيرانية التي لا تزال صامدة في الشرق الأوسط، فحتى الميليشيات في العراق يجري نزع قوتها تدريجياً وسياسياً عبر تذويب المعتدل منها في البنية الرسمية وإقصاء المتشدد منها اقتصادياً

واجتماعياً. أما السعودية فهي تسعى إلى المساهمة في تشكيل المعادلات الإقليمية الجديدة حتى لا يكون الناتج النهائي في الضد من مصالحها وتطلّعاتها.

في كل هذا الاضطراب متعدد الأوجه ومتعدد المستويات، يغيب التفكير في وجود خارطة طريق لمرحلة انتقالية تحقق حلا سياسيا شاملاً يستجيب للمتطلبات الأمنية والاقتصادية والأهم من ذلك هو العدالة الانتقالية عبر منظومة سياسية جامعة لا تمارس عدالة انتقائية تقصي هذا الطرف من "عدلها" ولا عدالة انتقامية مسلّطة على هذا الطرف، بل عدالة تنبع من إدراك يمني خالص بأن سبيل الخلاص الوحيد هو في إطار الدولة التي تحصر حق استخدام السلاح لتصون السلام.

وبكل واقعية، يبدو مثل هكذا طرح مجرد تنظير أجوف، ولكن تنبئ دراسة ما بعد الحرب Post Conflict" "Studies أن عملية إعادة الترميم والتأهيل ممكنة إن نضجت ضروف معينة لا تزال الساحة اليمنية بعيدة عنها، فلا المتحاربين نبذوا العنف ووصلوا إلى إجهاد يرغمهم على نزع فكرة القتال، ولا البيئة الإقليمية حاضنة وداعمة لتسوية يمنية كبرى.

بكل الأحوال، وسواء اتجه اليمن لصراع حوثي إسرائيلي أو لصراع حوثي شرعي أو إلى تسوية ما، فإن الملف اليمني حاضر بقوة كأحد العناوين الرئيسية لشرق أوسط ما بعد 7 أكتوبر، وستحاول إيران التشبث به كعلامة على بقاء حضورها الإقليمي، في حين ستحاول إسرائيل نزع هذه الورقة المزعزعة لأمنها الملاحي ولصورة "عظمتها".